

اشارة بده من انا او فت لها نحو كانه واخواتها واطن واخواتها وكاد واخواتها  
 كذا في بعض النسخ فجو على ما سدر كذا في ليس من الافعال لواء غير  
 المذكورات وفي بعض النسخ اسقاط كاد فذكر نحو علمها ظاهرا ان لا يكون  
 لنفسك بل كل من يرين ويشين مرفوع بضمة ظاهرا على النون  
 ويعتج حرف المضارعة من زاه وبتان واليون نعتين التين وقد علم من  
 هذا ان النون متقدمة باعتبار صفاتها التي تزين صلاحتها هي الحمودة  
 كالمطمئنة والتي تستبين اي تعينه هي المذمومة وهي الاشارة بالسوء  
 افاده ابن المبريد ان فتحة كاتيك بالسوط جعلت بشدة النون والسوط  
 ما يضر به والمعنى انك ضربت كاتيك بالسوط وجعلت كالقناع له  
 والقناع هو ما تلبسه المرأة فوق الخمار مثلت يمينك كذا قاله  
 عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل فعل ابنه عمه عن بن الخطاب رضي الله تعالى  
 عندهم عاتكان في نفل كانت من المهاجرين الى المدينة تزوجها الزبير  
 ابن العوام ثم قتل عنها والخطاب ليقا ليد عن بن جرير عليه ما استحق  
 من الهدايا وهو بضم الجيم مخرب وتثنت بفتح الشين المجرية افصح  
 وبالزاي اخذ في بعض النسخ التصريح من الشين المعجى زيد الجيم مخرب  
 وتثنت بفتح الشين المجرية افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعاء ان تثبت  
 الله يده والثلث فساده عروفة اليد فثبت حركتها وثلث اي تزلزلت  
 ويرى بدل وجبت وهو بمعناه والشاهد في ان تثنت لتسليما حيث  
 وثق ان فعل وليس من نواسخ الابد وهو نادر وان تحقق ان  
 انما المتوحشة وجضبت بفتحها لانه اسم بالفعل من الكسوة لان  
 لفظها كلفظ غصن مقصود انه المعنى او الامر والكسوة لا تشبه الا  
 الامر جده استكن بمعنى حذق من اللفظ وجوبا ونون وجوده لانها  
 تحملت لانها حرف وازرع فهو ضمير نصب وضماير نصب لا تستكن  
 والخبر جعل جملة بمعنى ان حذق الاسم سواء كان ضمير ضماير ام لا على  
 مذهبه اما اذا ذكر الاسم جاز في الخبر ان يكون جملة وان يكون مفردا  
 وقد اجتمعت في قوله بانك ربيع كذا من بغداد من وضع الظاهر وضع  
 الضمير للضمير ولا يكون اسمها الاضحية لانه انما انما يقطع عند الحاجب  
 واما

واي الناظم فلا يسترط ذلك فكان ينبغي للم المخبر على مذهبه  
 قلما كذا في لوم الرضا الخطاب لمونك فقوله صدق على تاويل انت  
 انسان صدق او على تنزيل فعل بمعنى فاعل منزلة فعل بمعنى  
 مغمو لا افاده الصيغى قلت ولا حاجة الى هذا التزليل فقد قال في  
 المصباح امرأة صديق وصديقتا بظاهرا وان كنت اي الخبر دعا  
 بالقصر الموزن او الموصل بنية الوقوف اذ دعا فعني مثل علمه  
 فالاحسن الفصل اي العرف بين الخففة والناصبة للمضارع والمكانت  
 المصدرية لا تقع بعدها الاستنبة ولا الفعلية الشريطة ولا التي جعلها  
 جارا مددا وعلم بحجة الفاصل اذ وقعت هذه الامور بعد الخففة  
 وقيل ذكر لوي وقيل في كتب النحاة ذكر لوي وان كان كثيرا في لسان  
 العرب في فصل منها كقولهم ان لا اله الا الله فلهذا نظر فيه بعض مشايخنا  
 بان الثاني من جملة الخبر فلا يكون فاصلا في قرأة من قرأ غصن هي  
 قرأة سبعة خلافا للصحح فقال قوم يجب ان يفصل بينهما  
 وعليه جرى في التصحيح وقال فرقة منهم المصنفون الفصل هو قال  
 العلامة السيد وفي ظاهر كلامه اي الناظم انه عند عدم الفاصل  
 حسن وليس كذلك وقد يقال المراد من قوله والاخص اصل الفعل  
 فكوي غيره فيبهاه حرف التنفيس فدهم انك على النون خلاف  
 ما فعل المضالان السين وخذت حركتان في دخولها على المثبت وهو اثر  
 من المثني واعلم فعل المراد جملة فعل المراد بفتح مضمرة بين  
 اعلم وقوله ان نسوق لاني وان خففة من الثقلية وهو محل الشاهد  
 في محل نصب لانها مع اسمها ضمها سدرت مسبوقة مفعول اعلم وقوله  
 كل ما دار فع فاعل باني والى قدر للاطلاق اه الثالث التي التي يلا  
 اولين اوله فقط قال ابو حيان ولم يحفظ في ما ولا في لما ينبغي ان لا تقدم  
 على الجواز حتى يسمى اه ابن قاسم علموا ان يؤمنوا في ان يكون مفعول ممتنع  
 المجهول من التاميل وهو الجواز والجمعى كثر مواضعها في الملم  
 يسمى فاعله والسؤل بضم السين الملهة بمعنى السؤل ويجوز فيه الهمز  
 وتركه والمعنى علموا ان الناس يؤمنون معرفة منهم فلم يخترتوا رجلا ولا

انظر من اين يؤخذ هذا  
 من كلام الناظم والشئ فلهذا  
 زاده من عنده وحينئذ  
 فكان يجعله شرط لا يبدوا  
 اهر تبرز

فيه تنزيهه حيث كان  
 مذهبه الناظم جواز الفصل  
 لا وجوده كيف يكون عدده  
 فيها فان وقع عدم الفصل  
 انها يقال وجوبه ولا يراه  
 الناظم فاعلم التفضيل على  
 بابه اهر تبرز